الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٢٨**

الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/72/1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لعل الأعضاء يذكرون أن الأمين العام عرض تقريره السنوي (A/72/1) على الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئكم أرمينيا مرة أخرى، سيدي الرئيس، على انتخابكم وتؤكد لكم دعمها الكامل.

يجسّد التقرير الأول للأمين العام (A/72/1) منذ انتخابه لقيادة منظمتنا القدر الكبير من التعقيد الكامن في التصدي للأهداف العديدة لخطتنا الجماعية العالمية.

ونشيد بالأمين العام على تركيزه القوي على التحديات الرئيسية الماثلة أمامنا وعلى الإجراءات التي اتخذها في فترة قصيرة من الزمن. وقبل كل شيء، فإن التقرير دليل على التزام بتعددية الأطراف بوصفها أداة فعالة للتصدي لمزيج من التحديات. وهو تذكرة تثلج الصدر بأنه لا يمكن لفرادى الدول بمعزل عن غيرها مواجهة التحديات العالمية، من تغير المناخ إلى النمو السكاني، ومن التشرد والهجرة إلى عدم المساواة والاستبعاد ومن المؤسسات الوطنية إلى الإرهاب العالمي والتهديدات للسلام والأمن. إن تعددية الأطراف ليست مسألة اختيارية، ونحن متفقون على ذلك.

وسيتعين على الأمم المتحدة إعادة تكييف نفسها لمعالجة الخطة العالمية الحالية. وبدون إصلاح، سيكون محكوما على المنظمة بردود الفعل المخصصة والجمود وانخفاض الفعالية. وإذا كنا نشاطر التزاما مشتركا وقويا بتعددية الأطراف، فإننا ببساطة لا يمكننا تجنب الإصلاح. ولذلك تجدد أرمينيا التأكيد على دعمها الكامل لخطة الأمين العام للإصلاح. وندرك أنها عمل جار، ونقبل أيضا أنه في حين يتمتع الأمين العام بتمتع بولاية من عموم الدول الأعضاء لضمان أن تكون قدرة منظومة الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المتحدة قوية وعملية المنحى، فإنه هو الجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات لتكييف المنظومة.

ونقدر كثيرا مشاركة الأمين العام الكاملة مع الدول الأعضاء في تبادل مفهومه للإصلاح واختبار هذا المفهوم. وأثبتت الأشهر القليلة الماضية مشاركة الأمانة العامة الفكرية والتحليلية الجدية وقيادة الأمين العام في تقديمه لخطة إصلاح شاملة بثلاثة أجزاء أساسية مكونة لها – هي إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإصلاح الإدارة وإصلاح هيكل السلام والأمن. ونتطلع إلى المراحل المقبلة لتنفيذ خطة الإصلاح.

وترحب أرمينيا على وجه الخصوص بالمبدأ الوارد في تقرير الأمين العام الذي بموجبه يوضع المنع في صميم أعمال الأمم المتحدة. ولقد دأبنا على تعزيز ذلك المفهوم، مع التركيز بوجه خاص على المنع المبكر والعمل. ولذلك نرحب باتخاذ نهج كلي نحو المنع بكل تعقيده. وإذا تم قبول المنع المبكر باعتباره أكثر الأساليب فعالية لوقف تدهور الحالات، فإن اتخاذ نهج قائم على الحقوق ينبغي أن يكون له وزن خاص.

ولئن كان التقرير يؤكد عن حق على الطابع التكميلي للمنع والتنمية المستدامة والشاملة للجميع ويقر بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها الهيكل الرئيسي لذلك، فإنه لا يزال من الأهمية بمكان توطيد التركيز على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وتشجيع المؤسسات الوطنية لتحقيق تلك الغاية، وتشجيع التعاون الدولي لتعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان. ونشيد بإقرار التقرير بذلك الافتراض. وعلى نحو ما يشدد عليه التقرير، فإن السلام فعلا إحدى ضرورات حقوق الإنسان.

إن الدول القوية وحدها هي القادرة على الإنجاز بفعالية بشأن هذه الخطة من أجل تأمين المنع المبكر. والدول القوية دول شاملة للجميع، فيها مجتمع مدني قوي ووسائط إعلام مفتوحة وقطاع خاص حيوي تشارك جميعا في النهوض بجدول الأعمال الوطني. ويتوقف المنع المبكر على كشف حالات تدهور حقوق الإنسان والاعتراف بها والتصرف بشأنها، إذ أنها تظل المسؤولية الرئيسة للدول. وينبغي أن تكون تلك المسؤولية مدفوعة بإقرار عميق بمخاطر السماح بتقويض النسيج الاجتماعي، مما يعرض الفئات الضعيفة لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وزيادة احتمال ارتكاب الفظائع.

وينبغي أن تشكل لامسؤولية خطاب الكراهية التحريضي والتعصب وكره الأجانب والتنميط العنصري والإثني وتمجيد جرائم الكراهية، لا سيما حينما يقود ذلك السلوك ويشجعه القادة السياسيون للدول، مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره وأن تعمل بوصفها علامة واضحة للإنذار المبكر بالنزاعات المحتملة والجرائم الفظيعة. وتحظى الأمم المتحدة بالقدرة على كشف تلك العلامات للإنذار المبكر والتصدي لها.

وستواصل أرمينيا، من جانبها، العمل على المساعدة في توحيد الجهود الدولية لمنع الإبادة الجماعية. ويصادف عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ومع أن حوالي ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تزال لم تنضم إلى الاتفاقية أو تصدق عليها، فإن أرمينيا تقترح استخدام مناسبة الذكرى السنوية السبعين للاتفاقية لإطلاق حملة قوية على نطاق الأمم المتحدة من أجل التوعية بالاتفاقية وبضرورة إضفاء الطابع العالمي عليها. وسيكون اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، الذي نحتفل به في ٩ كانون الأول/ديسمبر، فرصة مناسبة للشروع في تنفيذ تلك الحملة.

وفي حين نؤكد على دور الدول الرئيسي في النهوض بخطة المنع، فإننا بتكرار التزامنا بتعددية الأطراف نسلم بالإمكانيات الكبيرة للتعاون الدولي، المدعوم بالتمويل الكافي، في تحقيق المصلحة الجماعية على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن هدف الأمين العام المعلن المتمثل في جعل الأمم المتحدة شريكا أفضل

للدول الأعضاء في جهودها للوفاء بمسؤولياتها، وكونه وضع هذا الهدف في صميم خطته للإصلاح أمر يستحق بالغ الثناء.

وفي أرمينيا، نحن نجني تدريجيا فوائد العمل مع الأمم المتحدة وفريقها القطري في النهوض بخطتنا الوطنية للتنمية، مع الاستفادة الكاملة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها إطارا سياسيا دوليا. وبالترافق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما فتئنا ننشئ منصة وطنية لدعم الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولتشجيع الابتكار في القطاع العام والاستفادة من رأس المال الخاص من خلال الاستثمار المؤثر. وتؤكد أرمينيا على الآثار القوية للإبداع والتعليم الابتكاري والعمل الشامل والتعاوني المشترك بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للنهوض بالتنمية الذكية.

وبالرغم من أن البلدان المتوسطة الدخل ستظل تتطلب اهتمام المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإن إقامة الشراكات الإقليمية والدولية لا تزال تتسم بالأهمية مثلما كانت في أي وقت مضى. إن أرمينيا، باعتبارها أحد البلدان النامية غير الساحلية، تؤكد بوجه خاص على أهمية توفير إمكانية الوصول وبدون عائق إلى ممرات النقل والعبور، وتشجب التدابير القسرية الانفرادية وفرض عمليات الحصار وإغلاق الحدود التي تؤدي إلى تفاقم حالات العجز القائمة في الهياكل الأساسية. ونتطلع إلى تقديم استعراضنا الوطني الطوعي الأول في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٨، ويسعدنا أن نتبادل خبرتنا مع شركائنا.

وفيما يتعلق بركيزة المنظمة للسلام والأمن، فإن المنظمة لا تزال تواجه التحديات الكبيرة والمتعددة الجوانب للنزاعات التي لم تحل، والإرهاب العالمي وحالات الضعف الأخرى. ولا يزال التشرد والهجرة مجال تركيز خاص لجدول أعمالنا الجماعي، بما في ذلك من زاوية السلام والأمن. وفي الأعوام الأربعة الماضية وحدها، أصبحت أرمينيا تستضيف أكثر من ٢٢٠٠٠ من الأشخاص المشردين من منطقة الشرق الأوسط. ونشيد بمفهوم الأمين العام لبناء علاقات استباقية مع الشركاء الوطنيين والإقليميين من أجل منع نشوب النزاعات، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جميع الركائز الثلاث للسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية الشاملة للجميع. إن تطور الاقتراح المتعلق بإعادة تكييف مهمة الأمم المتحدة لبناء السلام في إطار هيكل السلام والأمن يستحق اهتماما وثيقا. ومرة أخرى، نشيد بالتركيز على المنع في دعم نهج متكامل واستراتيجي ومتسق نحو الحفاظ على السلام.

ونؤكد أيضا على أهمية التعاون القوي مع الأوضاع والمنابر والأشكال الإقليمية من أجل الحفاظ على السلام وتسوية النزاعات ومنع ازدواجية الجهود، مما يؤدي إلى إضعاف التركيز على الحلول المستدامة والمتفاوض عليها بصورة سلمية والقائمة على التوافق، وتشجيع المفاضلة بين المنتديات وتقويض جهود الأطراف في الصيغ المأذون بها دوليا. وفي ذلك الصدد، نحن ممتنون للغاية للأمين العام على التزامه المستمر وتأييده القاطع للرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جهودهم الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ناغورني – كاراباخ.

ويختتم الأمين العام تقريره بالملاحظة الهامة التي مفادها أنه على عاتق الأمم المتحدة تقع المسؤولية عن أن تثبت قيمتها. وهي دعوة إلى مواجهة التحديات المتضاربة والمعقدة لجدول أعمالنا الحالي وإلى التذكير بأسس الأمم المتحدة إذ أنها ولدت من رحم دمار وكارثة حربين عالميتين مدمرتين في القرن العشرين. وهي دعوة إلى التأمل في ضميرنا الجماعي، إذ أن الأمم المتحدة لا تتألف من الأمين العام والأمانة العامة وحدهما. فهي حتى اليوم مؤلفة من ١٩٣ دولة ذات سيادة تشارك المسؤولية عن

الشعوب التي باسمها، في نهاية المطاف، كتب الميثاق الأمم المتحدة.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تقديم تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/72/1) ونود أن نعرب عن تقديرنا للأعمال التي أنجزتموها في هذا الشهر الأول من ولايتكم.

إن الأمم المتحدة آخذة في أن تصبح أكثر أهمية لشعوب العالم كل يوم.

ومنظمتنا المتعددة الأطراف تمثل أمل الملايين في عالم أفضل، حيث ينتصر السلام والنوايا الحسنة والتوق إلى عالم أفضل على الحرب والتهديدات والخوف من زوال الجنس البشري. وهنا نرى أهمية هذه المنظمة والتأكيد مرة أخرى على أهمية تعددية الأطراف. وكما يقول الأمين العام بحق، فإن العمل المتعدد الأطراف بات ضرورياً أكثر من أي وقت مضى إن أردنا إيجاد حلول فعالة للتحديات المتعاقبة في عالمنا اليوم.

وعلى الرغم من أن لدينا الالتزامات الرئيسية التي توفر خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة، مثل خطة ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سنداي للحد من أخطار الكوارث وخطة عمل أديس أبابا، هناك تحديات مستمرة تواجه تنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي. ووفقاً للبيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، هناك قرابة ١٠٨ ملايين شخص على مستوى العالم عانوا من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد في عام ٢٠١٦، بزيادة هائلة مقابل ٨٠ مليون شخص في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال نحو ٧٠٠ مليون نسمة يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وتغير المناخ، كما يتجلى في الكوارث الطبيعية المتكررة، فضلاً عن التدمير الفعلي للهياكل الأساسية في كثير من البلدان النامية، أدى إلى فقدان الكثير من الأرواح. ونشعر بالقلق إزاء افتقار البلدان النامية إلى الموارد المالية الجديدة والإضافية التي يمكن التنبؤ بها، وكذلك للهياكل الأساسية والتكنولوجيا التي تحتاج إليها من أجل تنفيذ هذه البرامج على المستوى الوطني.

والشعب الكوبي يفخر بالكثير من الإنجازات التي حققناها خلال العقود الستة الماضية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، كنا أول بلد يقضي على الأمية في أمريكا اللاتينية. ومنظمة الصحة العالمية صدقت مؤخراً على اعتبار كوبا أول بلد على وجه الأرض يقضي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والزهري من الأم إلى الوليد، وأعلنت اليونيسيف أن كوبا خالية من سوء التغذية بين الأطفال. ويأتي كل ذلك بفضل جودة نظمنا الصحية والتعليمية المجانية المعروفة، والحق في الحياة والرفاه للشعب الكوبي هو شاغلها الرئيسي. فثورتنا من الشعب وللشعب.

ونحن فخورون بالانتماء إلى منطقة سلام، كما أُعلِن في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكوبا تؤكد أن قواعد التعايش على أساس الصداقة والتعاون والاحترام، دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أمور أساسية في العلاقات الدولية بين الدول.

ونكرر التأكيد على أن الطريقة المثلى لمنع نشوب النزاع تتمثل في القضاء على أسبابه الجذرية. وفي هذا الصدد، تحث كوبا المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك عدم المساواة والجوع والإقصاء الاجتماعي. ونؤكد أن الاحترام الذي لا يتزعزع لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يجب أن يظل ركيزة أساسية للأمن الدولي. وهذا يعني ضمان الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلاً عن العمل على تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

وإن أردنا تغيير النظام الدولي الجائر والذي يفتقر إلى المساواة، يجب أن يتوقف تطبيق التدابير القسرية الأحادية التي تستهدف البلدان النامية وإنهاء الاستعمار والاحتلال الأجنبي. ونؤكد من جديد أن احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تختارها الأمم لنفسها بحرية لا يعزز التنمية المستدامة فحسب، بل يعزز صون السلم والأمن الدوليين أيضاً. وتدين كوبا بشدة وترفض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها منذ أكثر من ٥٠ عاما. وبدعم أكثر من ١١ مليون كوبي وبدعم من المجتمع الدولي، ندعو مرة أخرى إلى رفع هذا الحصار القاسي الذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولحقوق الإنسان لجميع الكوبيين الذين حرمهم من التمتع الكامل بالحق في التنمية.

وقد أحطنا علماً بجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح المنظمة. ولكي تكون الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وفعالية، ينبغي تنشيط الجمعية العامة وتعزيزها حتى تكون قادرة على ممارسة الصلاحيات المخولة لها بموجب الميثاق، من دون تدخل من مجلس الأمن في عملها أو الكيانات التابعة لها. وإصلاح مجلس الأمن بغية جعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا يتطلب تغيير تكوينه وأساليب عمله، الأمر الذي ينبغي عدم تأجيله أكثر من ذلك.

ختاماً، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، وللأمين العام، التزام كوبا بتعددية الأطراف وصون عالم سلمي ومزدهر للأجيال الحالية والمقبلة.

السيدة ميخيا فيليز (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تعرب كولومبيا عن تقديرها لتقرير الأمين العام (A/72/1)، الذي يرسم خارطة طريق قيمة للإصلاحات التي اقترحها ويأخذنا في رحلة جيوسياسية واستراتيجية من خلال الدور الحقيقي لتعددية الأطراف بقيادة الأمم المتحدة، في مرحلة من أدق المراحل التي شهدها العالم منذ أنشئت منظمتنا قبل ٧٢ عاماً.

والفكرة القائلة بحاجتنا إلى الخروج بوثيقة تحليلية أكثر من مجرد تلخيص للأنشطة تلقى رواجاً منذ سنوات. ونعتقد بيقين أنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أي في غضون عام من الآن، عندما نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة لتحليل ما تحقق من هذه الوثيقة. لن نكتفي بوصف ما حدث في الماضي وتكرار حالات التشخيص العقيمة أحياناً، بل سنرى نتائج عملية تغيير طموحة وشاملة، وهو ما تؤيده كولومبيا تأييداً كاملاً.

ووجود تعددية أطراف أقوى وأكثر فعالية من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من تحقيق أهداف طموحة في مجالات السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ويمكنني القول بثقة إن لدينا أمثلة محددة تبين أنه يمكن القيام بهذه المهمة بشعور بالتفاؤل، رغم الصعوبات. وبعض الدول الأعضاء ترى خيراً كثيراً في اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمنتدى المعني بتمويل التنمية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وهي الآن بصدد التوقيع على إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين والالتزامات الطوعية لمؤتمر المحيطات. وهذا أمر يبعث على التفاؤل. ونحن نرى دليلا على أنه عندما يكون مستوى المشاركة والإرادة السياسية من جانب الدول عالياً، وعندما تعمل الدول بثبات واستمرار صوب وضع مجز في منظمتنا، يمكن إقامة بنية تعود بالنفع على البشرية جمعاء. ومرة أخرى، أود أن أؤكد على أهمية الأمم المتحدة بلا منازع في التصدي للتحديات الراهنة.

والآن، إذا أردنا تحقيق هذا السيناريو المربح في مجال السلم والأمن الدوليين، علينا أن نتحلى بالجرأة، كما يتضح في تقرير الأمين العام وفي رؤيته للمستقبل.

وكما قال الأمين العام وكرر خلال الأشهر الأخيرة، ينبغي للمنظمة في نهجها الهادف إلى تحقيق السلام المستدام أن تركز جهودها على الوقاية وعلى الاستجابة بشكل أسرع من أجل الحصول على نتائج يمكن أن يكون لها الأثر الحقيقي الذي

نسعى جميعا إلى تحقيقه في الميدان. وكما يقول التقرير، يجب أن نجعل مؤسستنا مرنة وقادرة على تحقيق نتائج.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي. إن مبادرة تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٢١، التي أشار إليها الأمين العام بوضوح، تقربنا من بلوغ الهدف الذي لم نتمكن من تحقيقه منذ عقود. ومن خلال هذا الاقتراح، نعتقد أنه من الممكن تحقيقه الآن. وينبغي لنا أيضا أن نعترف على النحو الواجب بالطبيعة الشاملة للمنظور الجنساني في مجالات مثل إحلال السلام المستدام. وفي حالة بلدي ومساره لتحقيق السلام، اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي من خلال البعثة السياسية الخاصة الأولى التي أوفدها مجلس الأمن إلى كولومبيا والتي تنتهي هذا الأسبوع، لتفسح المجال أمام بدء مرحلة جديدة من خلال بعثة تحقق ثانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل الدعم الذي تلقيناه، والذي سيُتوج خلال الساعات القليلة القادمة بإبرام وقف ثنائي لإطلاق النار مع جيش التحرير الوطني، يشكل دليلا على الالتزام بمساندتنا في هذا المسار.

ولذلك، يمكننا القول، استنادا إلى الدروس التي تعلمناها، إن الاقتراح الداعي إلى إحداث تحول هيكلي في الأمانة العامة ضروري وسيؤدي إلى تحقيق نتائج ستظهر جليا في الميدان بشكل يومي، وذلك بهدف تحقيق الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، المتمثل في مساعدة الرجال والنساء والأطفال في كل ناحية من العالم تعاني من النزاع أو الحرب. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بوسعنا القيام بذلك من خلال عمليات حفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تتصدى للتحديات السياسية والعسكرية والإنسانية العاجلة. ولا يجب أن يظل الهيكل البيروقراطي المختل عقبة. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف والتغلب على التحديات الأخرى التي أشار الأمين العام إليها في تقريره، لن يكفي ببساطة تقديم تلك المقترحات. وثمة أهمية حاسمة لإظهار التزام سياسي راسخ من جانبنا جميعا، كدول أعضاء. وقد تم التمهيد لذلك من خلال إسهامات مهمة. وانتهى وقت التشخيص. ويجب علينا أن ننتقل إلى العمل من دون تأخير، لأن هذا قد يعني الفرق بين الحياة والموت أو السلام والحرب.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره عن أعمال المنظمة (A/72/1)، الذي نحيط علما بأنه تقريره الأول، منذ توليه منصبه.

ويرحب وفد بلدي بالتقرير الذي لا يتضمن فقط تذكيرا واقعيا بالتحديات المتعددة التي تواجه الأمم المتحدة، بل يسلط الضوء أيضا على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التصدي لها. وهناك العديد من الأزمات التي لم تُحل بعد، ولكن العالم كان سيكون أسوأ، لولا ما تقوم به الأمم المتحدة. وكما سمعنا من العديد من القادة على مدى الأسبوع الماضي خلال المناقشة العامة، فإننا بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. ووجود نظام عالمي متعدد الأطراف وقائم على القواعد أمر ضروري إذا ما أردنا حل المشاكل المعقدة التي تواجه العالم. ولا يمكن لأي دولة لوحدها مواجهة المشاكل العابرة للحدود. وللأمم المتحدة دور حاسم تضطلع به بوصفها منبرا للتعاون على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة والقانون الدولي.

ويرى وفد بلدي أن الأرقام والرسوم البيانية تشكل إضافة جيدة لتقرير هذا العام. وهي مفيدة للغاية وتسهم إسهاما كبيرا في تسليط الضوء على التقدم المحرز خلال السنة الماضية. فعلى سبيل المثال، يُبين الشكل التاسع بوضوح التحسن الحاصل في النسبة المئوية للنساء اللائي يتولين مناصب رؤساء بعثات أو نائبات للرئيس، بالإضافة إلى الشوط الطويل الذي لا يزال يتعين قطعه قبل تحقيق تكافؤ الجنسين. كما أننا نقدر تقديرا عاليا

ملخص المبادرات الرئيسية للأمين العام خلال عام ٢٠١٧، والذي يرد مباشرة عقب مقدمة التقرير. وتدل هذه القائمة بوضوح على أن الأمين العام غوتيريش قد عقد العزم على معالجة التحديات المتعددة التي نواجهها مباشرة فور توليه منصبه، حيث اتخذ خطوات لجعل الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود وحدد رؤية واضحة للكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة تحسين أدائها. ونحن نتطلع إلى المزيد من المعلومات المستكملة عن المبادرات التي اتخذت في عام ٢٠١٧. ونود الآن التطرق إلى ثلاث نقاط تتعلق بالتقرير.

أولا، نؤيد التزام الأمين العام بإصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية وسرعة وخضوعا للمساءلة، بغية تحسين تنفيذ ولايتها وإحداث أثر حقيقي على الناس على أرض الواقع. ونرحب بصفة خاصة بسعيه إلى جعل الأمم المتحدة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة أمام الدول الأعضاء. ونتشاطر رأيه القائل بأنه يجب على المنظمة أن تصبح أكثر شفافية وقدرة على إثبات وجود صلة واضحة بين الموارد والنتائج بشكل أكثر وضوحا وعلى نحو مُجد بقدر أكبر. وفي هذا الصدد، نرى أن التقرير السنوي للأمين العام يمثل آلية هامة للشفافية والمساءلة. ولذلك، نود أن نرى المزيد من التحسين من أجل التركيز على النتائج، وتحديدا بشأن ما تقوم به الأمم المتحدة لإحداث فرق بالنسبة للسكان في الميدان. وسيكون مفيدا لو أن التقرير أدرج أيضا مرفقا يتضمن عرضا يقع في صفحة واحدة لبعض الإحصاءات والأرقام الرئيسية التي تبين كيف أثرت الأمم المتحدة بشكل إيجابي على الصعيد العالمي خلال السنة المنقضية، ويمكن استخدام ذلك لإبراز أعمال المنظمة بشكل إيجابي.

ثانيا، مثلما يبدأ التقرير بإعطاء لمحة عن المبادرات الرئيسية للأمين العام، نقترح أن ينتهي بقائمة موجزة بأولوياته وأهدافه للسنة المقبلة. وبطبيعة الحال، نفهم أنها ستتغير خلال العام، تبعا لتقلبات الأزمات والتطورات الدولية. بيد أن قائمة الأولويات من شأنها تمكين الدول الأعضاء من تحسين فهم البرامج الرئيسية في جدول أعمال الأمين العام خلال العام، والأهم من ذلك، القيام بتقييم موضوعي للتقدم المحرز في تنفيذها طوال العام. وعلى سبيل المثال، فإننا نرحب بالتزام الأمين العام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى القيادة العليا بحلول عام ٢٠٢١، وهو مدرج بوصفه إحدى مبادراته الرئيسية لعام ٢٠١٧. والتزام صريح كهذا لا يبرز فحسب أولويات الأمين العام وأهدافه بشكل واضح وقابل للقياس، بل يعبر أيضا عن رغبته في الخضوع لمساءلة الدول الأعضاء عن إجراءاته وأولوياته وعن تحقيق ما يرغب في إنجازه. كما أنه يُظهر استعداده للقيادة من الأعلى في تحويل المنظمة بحيث تكون أكثر تركيزا على تحقيق النتائج بدلا من مجرد تنفيذ عمليات.

ثالثا وأخيرا، من الواضح في هذا التقرير أن الأمم المتحدة والأمين العام يعلقان أهمية كبيرة على إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي غالبا ما تكون لها قيمة في فهم السياقات والظروف الخاصة لفرادى المناطق. وفي جنوب شرق آسيا، تقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور حاسم في تأمين السلام الإقليمي وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويسرنا إبرام الأمم المتحدة لخطة عمل جديدة مع الرابطة في عام ٢٠١٦.

ويجب تعزيز الشراكة، ونحن نتطلع إلى زيارة الأمين العام إلى مانيلا في تشرين الثاني/نوفمبر القادم لحضور مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتتطلع سنغافورة من جانبها، بوصفها الرئيسة الجديدة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٨، إلى العمل مع الأمم المتحدة والأمين العام على استكشاف سبل جديدة لتعزيز الشراكة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويحدونا الأمل، في ذلك الصدد، في أن يولي التقرير السنوي للأمين العام للعام المقبل مزيدا من الاهتمام لهذه المسائل، ويلقي الضوء على

شراكات الأمم المتحدة مع مختلف المنظمات الإقليمية في جميع أنحاء العالم. ومن المهم، في نهاية المطاف، أن يحدد الأمين العام والأمم المتحدة مسارا وسبيلا واضحين لبناء الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء العالم بهدف معالجة التحديات العالمية الرئيسية لعصرنا.

وفي الختام، تدعم سنغافورة بقوة عمل الأمم المتحدة، الذي أحدث تغييرا كبيرا في حياة الناس في جميع أنحاء العالم. إننا بحاجة إلى صون وتعزيز النظام المتعدد الأطراف المستند إلى القواعد، حتى تتمكن أصغر البلدان من البقاء والازدهار كدولة مستقلة ذات سيادة. إن لعمل الأمم المتحدة، في ذلك الصدد، ولا سيما عمل الأمين العام، أهمية بالغة. وتعيد سنغافورة تأكيد دعمها للأمين العام، ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل البناء معه حتى نتمكن معا، كأمم متحدة، من بناء مستقبل أفضل لجميع شعوبنا.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): لقد اطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام (A/72/1) عن أعمال المنظمة.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة تواجه خيارا صعبا للبقاء داخل حدودها العرفية وتسيير أمورها على النحو المعتاد أو المضي قدما، مع الاستماع إلى صوت كل دولة على حدة وأخذ احتياجاتها المحددة في الاعتبار. ونؤيد رأي الأمين العام، في ذلك السياق، بشأن الأهمية الحاسمة لتنشيط الالتزام بمبدأ تعددية الأطراف، الذي يمكن الدول من الجمع بين مواردها بغية التغلب على التحديات والتهديدات المعاصرة. لقد نوهت بيلاروس مرارا إلى أنه يمكن تجنب العديد من حالات النزاع إذا التزمت الأمم المتحدة حقا بروح الوحدة.

إن العمل من أجل الوساطة السياسية في المراحل المبكرة من المواجهة، بلا شك، جزء فعال من السبل التي يمكننا بها صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نتفق، في ذلك الصدد، مع نهج الأمين العام من حيث تركيزه على الإجراءات الوقائية الرامية إلى تجنب النزاعات. وينبغي ألا ينظر إلى بناء السلام على إنه معني فقط بحالات ما بعد النزاع. ونحن ندرك، في الوقت نفسه، أن الأزمنة الجديدة تأتي بتحديات وتهديدات جديدة. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن مبادرة رئيس جمهورية بيلاروس بإطلاق عملية هلسنكي جديدة مبادرة حسنة التوقيت ويمكن أن تصبح منبرا للحوار الرامي إلى التغلب على الخلافات بين الدول في جميع أنحاء العالم.

وقد لاحظنا بطبيعة الحال، في تلخيص العام الماضي، جهود الأمين العام النشطة الرامية إلى إعادة تنظيم الأمم المتحدة. وإذ أننا نثق، في ذلك الصدد، في الأمين العام بوصفه مسؤولا دوليا خبيرا، فإننا لا نعتقد أنه ينبغي أن يتم الإصلاح من دون أوسع مشاركة ممكنة للدول الأعضاء. فيجب أن تشمل المشاورات جميع الدول، وليس فقط البلدان المانحة، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الطرائق الجديدة للعمل في الأمم المتحدة تكتسي أهمية خاصة للدول المتلقية للمساعدة. فنحن لن نتمكن من تحقيق أهدافنا بأكبر قدر من الفعالية وبطريقة مقبولة للجميع، إلا من خلال الجهود المشتركة.

ويجب أن نحرص، في أي إعادة هيكلة المنظمة، على ألا نقضي على جوانب النظام الإيجابية التي برهنت فعاليتها في الممارسة العملية. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان تجنب إرهاق الدول الأعضاء بأعباء مالية وبيروقراطية إضافية، وضمان أن تكون وكالات الأمم المتحدة منسقة تنسيقا جيدا وتعمل بسلاسة في الميدان مع الاحترام الكامل للمبدأ القائل بأن أنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب للأولويات الوطنية للدول الأعضاء.

ونحن نرحب بجهود الأمين العام من أجل تنشيط هيكل الأمانة للسلام والأمن. وتستحق المبادرات التي تهدف إلى زيادة قدرة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتكييف تشكيلاتها فضلا عن الظروف الراهنة دعما واسع النطاق.

غير أنه من المهم، في سياق تحسين عمليات حفظ السلام، ضمان ألا تصبح عملية الإصلاح التقني غاية في حد ذاتها، وألا نتورط في إجراءات إعادة ترتيب بيروقراطية وأن نتجنب التوسيع أو التقليص التعسفي لولايات ومهام هيئات الأمم المتحدة الرئيسية. ويجب أن تؤدي جهودنا المشتركة – والأهم من ذلك المنسقة – إلى صون السلام والأمن في المناطق المعرضة للخطر.

وفيما يتعلق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن المنظور الجنساني يؤدي دورا هاما في تحسين هيكل السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، فإن مبادرة الأمين العام من أجل تعزيز دور المرأة في حفظ السلام تستحق الثناء. إن جمهورية بيلاروس ليست غريبة على هذا المفهوم. فبعثة الخبراء العسكريين البيلاروسيين الموفدين إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذين يضطلعون بمهامهم بنجاح، تشمل نساء.

إننا نتفق مع الأمين العام على أنه رغم التقدم المحرز بشأن مؤشرات التنمية، فإن المخاطر على الاستقرار العالمي قد تكون متسارعة. وتلك مشكلة عاجلة للغاية، ونحن نعتقد أنه لذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تتبع نهجا أكثر تميزا لحل مشاكل محددة، مع الأخذ في الاعتبار المميزات والخصائص الفريدة لكل بلد.

وفي رأينا، قد حان الوقت لأن تعترف الأمم المتحدة بالبلدان المتوسطة الدخل، التي لم تؤخذ في الاعتبار في النشاط المنهجي لمنظمتنا، والتي لا تقدم إليها حتى الآن آلية مساعدة منسقة. إننا نتكلم عن أكثر من ١٠٠ بلد تأوي غالبية سكان العالم. وهي تمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للعالم وربع صادراته وواردات. وعلاوة على ذلك، يعيش ٧٣ في المائة من الناس في الفقر في البلدان المتوسطة الدخل. ويحدونا الأمل في أن تساعد الأمانة العامة بصياغة واعتماد استراتيجية لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل، استنادا إلى أهداف التنمية المستدامة وإلى صكوك مشابهة لتلك التي وضعت للفئات الأخرى من البلدان النامية. وإذا لم نأخذ مصالح هذه الفئة من البلدان في الاعتبار، فلن ننجح إطلاقا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما نود أن ننظر في مختلف العمليات الجارية داخل الأمم المتحدة التي تتعلق بالتفاعلات الروتينية بين الدول والأمانة العامة. فالدول تحتاج إلى إطار واضح ومفتوح لهذا التفاعل إذا أريد لها أن تؤدي مهامها بنجاح. وللأسف، فإن الإجراءات البيروقراطية في الأمانة العامة لا تظهر أي إشارة إلى أنها في تناقص. فالأمانة العامة ببساطة لا تعير انتباها لمطالبات الدول بأن تبسط من عملياتها التي قصد منها تقديم الخدمات لهذه الدول. فكثيرا ما يعقد الإدخال الانفرادي لقواعد جديدة تتعلق بالجوانب التقنية للأمانة العامة، بشكل خطير، عمل الدول اليومي في المقر ويجبرها على التركيز على تلك المسائل التقنية واللوجستية، بدلا من التركيز على معالجة المسائل الموضوعية.

ولا تزال عملية تنظيم المناسبات للدول في الأمم المتحدة مرهقة، ولسبب ما لا يزال يتعين علينا أن نسدد تكلفتها. لقد أجبرت رغبة الأمانة العامة في أن تتنصل من مباشرة مهامها الإدارية الدول الأعضاء على إنشاء آلية لتحسين التفاعل بين الأمانة العامة والبعثات الدائمة للدول الأعضاء. وتؤكد الجهود الهائلة التي بذلت على هذه المشكلة خلال الدورة السابقة على الإلحاح المتزايد لأن نتخلص من جميع هذه المسائل، التي كثيرا ما يتوقف حلها على استعداد الأمانة للاستجابة السريعة للانتقادات والاقتراحات البناءة من البعثات.

ونود أيضاً أن نناقش شكل النظر في بنود جدول الأعمال، وتحديداً البند ١١٠، الذي نقوم حالياً بالنظر فيه، بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. واليوم، كما في الأعوام السابقة، لا تشارك في المناقشة إلا الدول الأعضاء. ولسبب ما، قدّم الأمين العام تقريره في إطار البند ٨، وهو المناقشة العامة. وهذا في رأينا خاطئ تماماً. وعلاوة على ذلك، فإن للبند ٨ موضوعاً خاصاً به، يقرره رئيس الجمعية العامة في كل سنة.

ونعتقد أن الأمين العام يجب أن يمتثل أيضاً امتثالاً صارماً لذلك الموضوع، ولكن عليه أن يقدم تقريره في إطار البند المناسب من جدول الأعمال. قد يقول البعض هنا إن هذه تفاصيل وأن هذه ممارسة تطورت على مر السنين، ولكن هذه الممارسات تحديدا، حيث يتم التغاضي عن أشياء ولا يوجد استعداد لاتباع القواعد الخاصة بنا، هي التي يمكن أن تؤدي أولاً إلى اللامبالاة، ثم إلى سوء الفهم وقد تؤدي في نهاية المطاف حتى إلى النزاعات، التي نود جميعاً تفاديها.

وينبغي ألا ننسى أن الأمم المتحدة، أولاً وقبل كل شيء، هي نحن – الدول. وينبغي ألا نتكلم عنها كما لو كانت كائناً مصطنعاً له حياته الخاصة. ولن نبدأ في الكلام والاستماع إلى بعضنا بعضاً والاتفاق مع بعضنا بعضاً بدلاً من تبادل لغو الكلام واللوم إلا عندما نتماهى بشكل كامل مع الأمم المتحدة ونشعر بأنها تخص جميع الدول بالتساوي ودون استثناء. عندها فحسب، يمكننا أن ننجح في تخليص أنفسنا من انتقاد عدم قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بصورة كافية للتحديات والتهديدات، وفي جعل المنظمة مفيدة حقاً وضرورية لجميع الذين يحتاجون إليها.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أعرب عن تعازينا القلبية للمتضررين من المذبحة التي وقعت في لاس فيغاس خلال عطلة نهاية الأسبوع الفائت. إن قلوبنا مع أسر الضحايا ونحن نصلي من أجلهم، ونعرب للمصابين عن تمنياتنا بالشفاء العاجل.

أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/72/1). ويجسّد التقرير رؤيته الواضحة وعزمه الأكيد على تعزيز تعددية الأطراف وترسيخ سلطة الأمم المتحدة ودورها. إن هذه بالفعل منظمة فريدة من نوعها. ونتفق مع الأمين العام على تباين المشهد في العالم الذي نعيش فيه ما بين تقدم وتحديات وفرص. وللأمم المتحدة دور فريد وهي مسؤولة عن مساعدة وتمكين جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من تحقيق الأهداف العالمية التي حددناها بصورة جماعية وأدرجناها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقين التاريخيين لعام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة.

ولا تنفرد جنوب أفريقيا بمواجهة التحديات الثلاثة المتمثلة في الفقر والبطالة وعدم المساواة. فهي موجودة في جميع مناطق العالم ويمكن ملاحظتها حتى بين الدول وبعضها بعضا. ونحن بحاجة إلى أن نكون مبدعين في إيجاد سبل لإقامة عالم أكثر مساواة ينعم بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما أشار الرئيس زوما خلال المناقشة العامة،

”لا يزال الهيكل الحالي للاقتصاد العالمي يعمّق الانقسام بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب... وحتى داخل البلدان المتقدمة النمو، لا تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء واسعة وهي مصدر قلق بالغ“ (أنظر A/72/PV.9، صفحة ١٩).

وتلتزم جنوب أفريقيا بالعمل مع الأمم المتحدة للتأكد من أن جهودنا يمكن أن تضع العالم على مسار يمكّننا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ومكافحة التمييز ودعم المساواة بين الجميع. وينبغي ألا تصبح عبارة ”عدم ترك أحد يتخلف عن الركب“ عبارة مكررة جوفاء، لأنها دعوة إلى العمل. ونشير في هذا الصدد إلى أن مرحلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشهد تراجعا في وسائل التنفيذ لدعم البلدان النامية وانخفاضاً في التبرعات المالية المقدمة إلى الهيئات المتعددة الأطراف ذات الصلة والتي تتصدى لقضايا التنمية والقضايا البيئية. وهناك أيضاً محاولة منسّقة لتحويل عبء المساعدة الإنمائية عن الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو. وتعول جنوب أفريقيا على قيادة الأمين العام ومساعيه

الحميدة لحشد الدعم المالي الكافي، وتشكره على التزامه بمواصلة التركيز المستمر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتواصل جنوب أفريقيا التزامها بضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها وإعمالها. والتزام جنوب أفريقيا بحقوق الإنسان وتعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة لا يتزعزع، وقد كان احترام حقوق الإنسان السمة المميزة لتاريخها السياسي. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن حقوق الإنسان:

”هي استثمارات تولّد على حد سواء فوائد فورية وفوائد طويلة الأجل في مجال بناء القدرة على الصمود ومعالجة المظالم والحد من عدم المساواة والنهوض بالتنمية المستدامة“ (A/72/1، الفقرة ٩٢).

وتؤكد جنوب أفريقيا على أهمية الإعمال العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتظل ملتزمة بمساعدة المنظمة على إحراز تقدم مادي وملموس في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق إعداد مشروع اتفاقية، ضمن مجموعة صكوك حقوق الإنسان، تتعلق بالحق في التنمية. وينبغي أن ينطبق ذلك على جميع أنواع الحقوق، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

وتُعرب جنوب أفريقيا عن استيائها إزاء استمرار إنكار الحق في تقرير المصير لشعبي فلسطين والصحراء الغربية، وهو ما يشكل مصدر قلق بالغ لشعب جنوب أفريقيا. وقد أصبحت هذه المسائل أكثر أهمية في ضوء عدم الاستقرار العالمي الحالي والعدد المتزايد من النزاعات. ونحن نعاني من العديد من الأخطار الجديدة التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين.

ولطالما كانت جنوب أفريقيا مناصراً لا يتزحزح لاستخدام أكثر ترو وتركيزا لقدرات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك المشاركة المبكرة مع أطراف المنازعات التي يُحتمل أن تصبح عنيفة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمم المتحدة ألا تفقد التركيز بمجرد تحقق الاستقرار الأولي، وينبغي أن تواصل العمل لدعم إيجاد حلول سياسية دائمة. فكثيراً ما نرى البلدان تعود إلى النزاع بعد تنفيذ عمليات السلام الأولية. ومن هذا المنطلق، تؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً رؤية الأمين العام، حسبما يقول، لإرساء ثقافة الوقاية داخل المنظمة بما في ذلك عن طريق تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهذه عملية تتطلب التنسيق بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية الشاملة للجميع.

وتظلّ جنوب أفريقيا على اقتناع بأن تحقيق السلام والاستقرار في العالم سيبقى هدفاً بعيد المنال ما لم نعالج الصلة بين الأمن والتنمية. ونتطلع إلى الدراسة الرائدة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن كيفية تفاعل التنمية مع العمليات السياسية من أجل منع العنف. ونؤيد زيادة مرونة الأمم المتحدة وجعلها أقدر على تحقيق نتائج في بيئات معقدة. ونتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن الحفاظ على السلام واتباع نُهج كلية إزاء جميع مراحل عملية السلام. فالسلام المستدام لا يتطلب تغييرات في هياكل المنظمة وعقليتها فحسب، بل أيضاً تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به لجميع آليات المنظمة المعنية بالطيف الكامل من المسائل المتعلقة بالسلام.

ونرحّب بإعطاء الأمين العام الأولوية للشراكات مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما إطار تحديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧. ونرحّب بمواصلة تقديم الدعم لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى حل النزاعات في القارة الأفريقية من خلال النهوض بحلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. كما ستنظر جنوب أفريقيا أيضاً بشكل إيجابي في مقترحات التمويل المستدام والمرن والذي يمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، استناداً إلى فهم الميزة النسبية لبعثات الاتحاد الأفريقي والقيمة المضافة للأمم المتحدة. وما زلنا نشعر بالقلق من أن الخفض التعسفي لميزانية حفظ السلام سيحد من قدرة المنظمة

على الاستجابة للتهديدات العديدة للسلم والأمن العالميين وقدرة قواتنا على إنجاز الولاية المنوطة بها.

ونرحب بالتزام الأمين العام بالهدف المنشود على الصعيد العالمي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ويسرّ جنوب أفريقيا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية قد وُقّعت من جانب أكثر من ٥٠ من الدول الأعضاء، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الزخم لحظر جميع أسلحة الدمار الشامل. وكما أعلن الرئيس زوما أثناء المناقشة العامة: ”لا توجد أيد آمنة لأسلحة الدمار الشامل“. (A/72/PV.9، صفحة ٢٠)

وتعتقد جنوب أفريقيا أن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تكون فعالة وكفؤة وتتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وأن تتمحور حول الناس. وفي هذا الصدد، رحبنا بالعمليات التشاورية الشاملة بقيادة الأمين العام شخصياً، من قبيل إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب في وقت سابق من هذا العام. يتطلب الإصلاح المجدي للأمانة العامة ملكية من جانب جميع أعضاء المنظمة. إن تعزيز تكافؤ الجنسين والتوازن الجغرافي على جميع مستويات الأمانة العامة هدفان كان ينبغي لنا تحقيقهما بالفعل بعد ٧٢ سنة. ونتطلع إلى المشاركة البناءة بشأن المقترحات المطروحة في اللجان ذات الصلة. بيد أن إصلاح المنظمة يظلّ ناقصاً ما دامت القارة الأفريقية بأسرها مستبعدة من الهيئة الرئيسية الأقوى فيها.

وفي الختام، تشاطر جنوب أفريقيا الأمين العام رأيه القائل بأن

> ”تعددية الأطراف ليست مسألة اختيارية. وهي أنجع وسيلة، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، من أجل تحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة وإعمال حقوق الإنسان للجميع.“ (A/72/1، الفقرة ١٤)

ونود أن نشكر الأمين العام والأمانة على ما قدموه من خدمات إلى المنظمة، ونتطلع إلى العمل مع الأمين العام وجميع الدول الأعضاء لبناء أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية وإنصافاً تحقق ما يصبو إليه جميع شعوب العالم.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أولاً وقبل كل شيء، أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق التعازي وخالصها من وفد بلدي لشعب الولايات المتحدة في أعقاب المأساة الفظيعة التي وقعت في لاس فيغاس.

ونُعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الذاخر بالمعلومات (A/72/1). من المهم أنه لا يركز على أعمال المنظمة خلال العام الماضي فحسب، بل أيضاً على المهام التي ستواجهها في المستقبل. وإننا نتشاطر الفكرة الرئيسية للوثيقة، وهي أن تطور الحالة الدولية في الفترة قيد الاستعراض قد اتسمت باتجاهات متناقضة، ولا سيما أن استمرار الانتقال إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب قد اقترن بتزايد احتمالات النزاعات والتهديد المتزايد للإرهاب وتعميق خطوط الانقسام والتدفقات القوية للهجرة. وقد لوحظت صورة مماثلة في مجال التنمية. وعلى الرغم من إحراز تقدم في عدد من المؤشرات الاقتصادية، فإن مشاكل الفقر واللامساواة باتت تزداد حدة، ولا تزال الفجوة التكنولوجية قائمة، وتغير المناخ مستمر والبطالة بين الشباب آخذة في الازدياد.

لذا اضطرت منظمتنا العالمية إلى العمل في ظل ظروف صعبة، وهي تحسّ باستمرار نبض الحالة الدولية المتطورة وتتابع عن كثب وتستجيب على وجه السرعة للتغييرات الرئيسية. لقد قدمت الأمانة العامة والأمين العام دعماً أساسياً للدول الأعضاء في هذا الصدد، ونشكرهم على جهودهم.

نحن نفهم الحاجة إلى تكييف الأمم المتحدة مع الظروف المتغيرة والحقائق الجديدة. فإصلاحها عملية مستمرة. يجري إنشاء المؤسسات والهياكل الجديدة، وجدول الأعمال آخذ في التوسّع ويصبح حفظ السلام متعدد الأوجه أكثر فأكثر. وفي الوقت نفسه، فإن بعض التقييمات لما حصل في هذا الصدد

وبعض المقترحات بشأن سبل المضي قدماً بالعملية الواردة في التقرير ليست واضحة تماماً. وأودّ أن أركز على ما يلي.

في موضوع التعددية القطبية، يؤكد التقرير أن الأمم المتحدة هي أفضل منتدى لتوحيد جهود الدول الأعضاء والمجتمع المدني لحل المشاكل الراهنة. ونؤيد الجهود الرامية إلى جعل المنظمة أكثر شفافية. ومع ذلك، يجب أن نؤكد أن عملها ذو طابع حكومي دولي على نحو تقليدي، وأن الدول الأعضاء هي التي لديها صلاحية اتخاذ القرارات.

إننا نعتقد أنه يجب عدم النظر في حفظ السلام بصورة مفرطة الاتساع على نحو ما نجد في بعض المفاهيم أو التوجهات الجديدة في عمل الأمم المتحدة. لم تناقش الدول الأعضاء قط، ناهيكم عن أن تتفق على، أي خطة عمل تُطرح حالياً بخصوص جدول أعمال حفظ السلام المعمم على نطاق واسع. إن القرارين المتطابقين للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٦ (القرار A/70/262 وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) اقترحا تعريفاً فريداً لمصطلح ”الحفاظ على السلام“. يرتبط هذا التعريف ارتباطاً لا ينفصم بتنفيذ جهود بناء السلام وهي المهمة والمسؤولية المشتركة الملقاة على عاتق الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في العمليات الوطنية.

لا يمكن تقديم دعم الأمم المتحدة لأنشطة منع نشوب النزاعات إلا بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة وسيادة الدول والدور الرائد لمجلس الأمن. وتتجسّد المبادئ الأساسية للمساعدة الدولية في هذا السياق في قرار مجلس الأمن ٢١٧١ (٢٠١٤). وفي الوقت نفسه، تقع المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات والتغلب على آثارها على عاتق الدول أنفسها.

ونعتقد أن المنع المبكر ينبغي ألا يستند إلى مزيج ما من مؤشرات معينة على النزاع، لأن ذلك يفتح الباب أمام التفسيرات التعسفية أو الفضفاضة. لا توجد حلول عالمية أو آلية لمنع نشوب النزاعات. وتتطلب كل حالة اتباع نهج حساس ومحايد وبحثاً دؤوباً عن حل فريد. ويجب ألا ننسى أن العديد من النزاعات نجمت عن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، ومن بينها محاولات الإطاحة بالأنظمة التي لا تروق لأحدهم.

ومن المؤكد أن السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية مترابطة إلى حد ما. ومع ذلك، فمن المهم أن يكون هناك فهم واضح للحقيقة المتمثلة في أن التنمية في حد ذاتها لا يمكن أن تكفل السلام والأمن، ولا يمكن للسلام والأمن أن يكفلا التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن كيانات الأمم المتحدة مترابطة، إلا أن كل كيان منها يجب أن يحافظ على هويته وتخصصه الوظيفي من أجل تفادي ازدواجية الجهود وتدخل كل منها في مجال مسؤولية الآخر.

وفيما يخص المسائل الاقتصادية، لا يمكننا أن نتفق مع الفكرة القائلة بأن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن يجب أن تكون بمثابة إطار لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن التفسيرات أحادية البعد لعملية تغير المناخ على أنه سبب للهجرة الجماعية تثير أيضاً الشكوك ولا تجسّد الاختلافات القائمة في مواقف البلدان بشأن هذه المسألة.

ولا يشير التقرير إلى منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، وهو المنبر الرئيسي لمناقشة تمويل التنمية وكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبدلا من ذلك، يُطلب منا التركيز على تعزيز منتدى التعاون الإنمائي الذي ليس يفتقر إلى الولاية التي تمكنه من إيجاد الحلول في مجال التمويل.

وقد دأب الوفد الروسي على الالتزام بالمواضيع المتعددة الجوانب المتعلقة بالعدالة وسيادة القانون. غير أن التقرير يتناول تلك المواضيع باعتبارها جزءا من حقوق الإنسان فحسب. وعلاوة على ذلك، ينص التقرير على احتمال لجوء شرائح

اجتماعية معينة إلى العنف في حال عدم تمكنها من الوصول إلى العدالة. ونرى أن ذلك نهجا أحادي الجانب وغير معقول. إذ لم يتم التأكيد إطلاقا على الجوانب الأخرى المتعلقة بسيادة القانون، ومنها البعد الدولي البالغ الأهمية على سبيل المثال. ويمكننا قول الشيء نفسه عن البند المتعلق بمكافحة المخدرات.

ونحن لسنا على اقتناع بكل ذلك الاهتمام الذي أولاه التقرير للمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما وأنها هيئة خارج منظومة الأمم المتحدة. ولم نتمكن أيضا من فهم السبب وراء وصف آلية غير شرعية للتحقيق في الجرائم المرتكبة في سوريا بأنها خطوة غير مسبوقة. وقد أنشأت الجمعية العامة تلك الآلية في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، وفي تجاوز لسلطتها هي نفسها. ونكرر دعوتنا إلى الأمين العام والدول الأعضاء للتخلي عن جميع أشكال الدعم المقدم إلى تلك الآلية.

ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا المبدئي لرغبة الأمين العام في إصلاح الأمم المتحدة. مع ذلك، وبالنظر إلى حساسية إحداث أي تغييرات في ذلك الصدد، فنحن مقتنعون بأن هناك حاجة إلى وضع خطط إصلاح واضحة ومنطقية وأنه ينبغي التقيد الصارم بتنسيقها مع جميع الدول الأعضاء. وبذلك يمكن تحقيق الدعوة إلى تعزيز تعددية الأطراف في مجال السياسة الدولية لتعزيز سلطة المنظمة.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): يعدُّ تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/72/1) منعطفا لأسباب عديدة. فهو يصف المشهد الدولي والأمم المتحدة نفسها على نحو يبدوان فيه مختلفين كثيرا بالمقارنة إلى عام واحد فقط.

ويكاد ذلك الارتياح الذي اكتنف وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ قد فتر إلى حد كبير، بالرغم من استمرار الجهود الكبيرة المبذولة في العديد من الدول لتحقيق الغايات المبينة في تلك الأهداف. وقد أجاد التقرير وصف مشاعر الاستياء الناجمة عن تفاوت آثار العولمة بين الاقتصادات الوطنية، والقلق الذي يسببه الحراك الكبير للسكان الفارين من تزايد شدة النزاعات المسلحة والأعمال الوحشية عبر القارات، وكذلك الدمار الهائل الناجم عن ثورات الطبيعة وكوارثها، مما يدل على الطابع الملح للإجراءات المتعلقة بالمناخ. وازداد الطلب على تعزيز التعاون الوثيق والفعال على أساس من تعددية الأطراف بسبب التهديدات التي ينطوي عليها احتمال التصعيد النووي والنزاعات المسلحة والتدفقات الهائلة للاجئين، وتصاعد الهجمات الإرهابية وتفشي الفقر والتخلف الإنمائي وتفاقم التدهور البيئي وتغير المناخ وتسارع وتيرة التغير التكنولوجي.

ولكن يبدو أن روح الشراكة العالمية قد خارت في أفضل الأحوال. ولطالما أنشأنا مجتمعا للتآزر المتبادل، فلا يزال يتعين علينا إنشاء مجتمع تسوده الثقة والاحترام المتبادلان، بل تبدو تعددية الأطراف نفسها قد تراجعت. ومن الواضح أن العالم قد أصبح في حالة من التغير المستمر.

وقد نوه التقرير الأول المقدم من الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن أعمال المنظمة بوضوح إلى بعض التحديات العالمية التي نواجهها. ويشير إلى الكثير من نقاط الضعف في منظومة الأمم المتحدة، ويدفع بحجة مقنعة للإصلاح.

وأوضح الأمين العام أيضا خلال الأسابيع العديدة الماضية بعض مقترحاته الإصلاحية لمنظومة الأمم المتحدة. وقد أعربنا عن تأييدنا لسائر الجهود التي يبذلها الأمين العام في العمل لأجل الإصلاح. ونعرب عن تقديرنا للمبادرة الرامية إلى إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب بهدف توحيد جهود الأمم المتحدة المبذولة في مواجهة تلك المشكلة العويصة. ونرحب بالدفع نحو مراعاة مزيد من التوازن بين الجنسين في المناصب العليا.

وتتسم المبادرات الرامية إلى التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين بكونها ابتكارية. وبوسع الجهود المبذولة للتصدي للتجزئة الواضحة في طريقة تنظيم أعمال الأمم المتحدة أن يؤدي إلى تحسين الأداء. وقد طال انتظار تنفيذ المقترحات المتعلقة بمواءمة السلطة مع المسؤولية ومنح تفويض السلطة إلى المديرين على مستوى الميدان، مع تغيير المخططات التنظيمية بغرض تعزيز المساءلة. ونعرب عن تقديرنا للروح التي تدفع إلى تعزيز تلك الأهداف، علاوة على رغبة الأمين العام في تغيير العمليات. وسنتناول تلك المسائل المحددة عند تبنيها بمزيد من التفصيل. غير أنه يتعين علينا – من منظور السياسة العامة – تقييم ما إذا كانت شتى المقترحات المتعلقة بالإصلاح تتناسب مع حجم التحديات التي نواجهها.

فتاريخ البشرية، نوعا ما، هو أيضا قصة قدرتنا على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة. واليوم، تزداد الفجوة بين ما تسمح به التطورات التكنولوجية ومدى استعداد النظام الحالي للتعاون المتعدد الأطراف للتصدي له اتساعا في كثير من المجالات. وأصبحت الإنجازات التقنية، التي اعتقدنا أنها قادرة على معالجة جميع العلل، سببا في زيادة الشعور بانعدام الأمن في واقع الأمر. فهل بوسع الإصلاح الذي نتحدث عنه أن ييسر الجهود الرامية إلى معالجة تلك الثنائية؟ وهل يمكننا القول بكل نزاهة أن الإصلاحات التي نفكر فيها ستجعلنا قادرين على الوفاء بمهمة التصدي للتحديات التي يطرحها التسارع المذهل لخطى التقدم التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي والبيولوجيا الاصطناعية والهندسة الجيولوجية ونظم الطاقة الموجهة والتصنيع الجمعي ؟ وهل يمكننا القول أننا أصبحنا على استعداد بفضل المجموعة الحالية من الإصلاحات الرامية إلى معالجة مسائل المشاعات العالمية أو الفضاءات التي لا وجود فيها لسيطرة الدول، والتي تعتمد عليها جميع الدول لتحقيق أمنها ورخائها؟ وبقدر ما تصبح تلك المشاعات – أي محيطاتنا والفضاء الخارجي – أكثر ازدحاما ويشتد التنافس عليها، بقدر ما يتعين على الإصلاحات المتوخاة التصدي للتحديات التي تطرحها تلك الفضاءات ؟ فعلى سبيل المثال، هل يمكننا تقييم شواغل ”نحن الشعوب“ الناشئة عما يزيد على ٢٢٠٠٠ من الأجسام التي من صنع الإنسان والتي تدور في مدار الأرض؟ وليس الفضاء الإلكتروني سوى مثال واحد فقط على تلك المجالات التي نقف فيها عاجزين فيما يتعلق بتعددية الأطراف.

تولت السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

وحين تكلم الأمين العام في افتتاح الأسبوع الرفيع المستوى بطريقة موحية للغاية قال إن لدينا عالما متشظيا بدلا من عالم يسوده السلام، وإن الركائز البالية لذلك النظام المتصدع المتهالك الذي أنشئ فيما بعد الحرب العالمية الثانية يستعصي على التحسين بمجرد إدخال بعض اللمسات الإصلاحية المتواضعة عليه. وإذا أردنا ألا نظل أسرى ذلك المصير التاريخي طوال مستقبلنا الآتي، وإذا أردنا مواكبة سرعة تغير التهديدات التي نواجهها، فإن علينا تجاوز التغيرات الجزئية، وإلا فسنظل أسرى الحوكمة العالمية المجزأة أيضا.

وإذا كنا ننتظر حدوث الأزمات الكبيرة حتى نرغم على التصدي لتلك التحديات، فإننا سنفعل ذلك بتكلفة تعميق أزمة جدوى الأمم المتحدة وأدائها على وجه التحديد، علاوة على شرعية وفعالية تعددية الأطراف بصفة عامة. وإذا اخترنا نهجا جماعيا في التصدي لتلك المسائل في إطار السعي بشكل استباقي نحو تحقيق السلام والعدالة والحفاظ على النظام، فإن ذلك سيمثّل خطوة ضرورية لاستعادة التماسك لنظام يبدو أكثر تجزؤا.

والهند على استعداد من جانبها للعمل مع الأمين العام والأعضاء في إيجاد مسار لتحقيق مزيد من السلام والرخاء الدائمين للجميع.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان باكستان للأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/72/1). إننا نتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن الوضع الدولي يتسم بتوجهات متضاربة. وفي حين أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدما مهما في معركتنا ضد الفقر المدقع والجوع والأمية والمرض، فإن العوائد الناتجة عن تلك المكاسب توزع بصورة غير متساوية. فما زال عدم المساواة والإقصاء وانعدام الفرص يطيح بآمال وتطلعات الملايين من الناس، لا سيما النساء والفتيات.

ولأن التقدم المحرز في مجال الاتصالات والتجارة جعل العالم أكثر ترابطاً وتكافلاً، هناك أصوات سخط قوية تلقي ظلالاً من الشك على ذات أسس النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي. وفي الوقت نفسه، أطلقت الأنماط المناخية المتغيرة العنان لغضب الطبيعة بطرق غير متوقعة ولم يسبق لها مثيل.

ولا تزال الصراعات الداخلية والعنف تقوض آفاق السلام والاستقرار في أنحاء كثيرة من العالم. كما أن النزاعات التي طال أمدها أدت إلى أزمات إنسانية لم يسبق لها مثيل، إن لم يكن حالات طوارئ، وأجبرت ملايين لا تحصى من البشر، بمن فيهم الأطفال، المشردين أصلاً بسبب ويلات الحرب، على خوض معارك جديدة ضد الجوع والمرض للبقاء على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه، ما زال يتعين دحر الإرهاب الذي يتخذ أشكالاً جديدة وأشد خطورة.

وفي حين بات التعاون الدولي ضروريا أكثر من أي وقت مضى للتصدي لتلك التحديات المترابطة والمتعاضدة، فمن دواعي الأسف إن العالم صار أكثر انقساماً واستقطاباً. وكما يحثنا الأمين العام في تقريره، لا بد لنا من إحياء الإيمان بتعددية الأطراف بغية مواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً، بل والمشتركة، في عصرنا. وما فتئت الأمم المتحدة تضطلع بدور لا غنى عنه في جهودنا الرامية إلى استعادة النظام وضمان السلام والاستقرار والازدهار على الصعيد العالمي.

وكما أن العالم قد تطور على مدى ٧٠ عاما، يجب أن تتطور الأمم المتحدة، حتى تفي بالغرض. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى الأمم المتحدة لكي توفر المعايير والعمليات والمنابر لتعاون عالمي لا غنى عنه بغية معالجة التحديات الواسعة النطاق التي تواجه السلام والأمن والتنمية. وترحب باكستان بالجهود التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش الرامية إلى تنشيط قدرات الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن والتنمية والإدارة.

وعلى نفس المنوال، لا يمكن لمجلس الأمن أن يظل بمعزل عن عملية التغيير. ولذلك، فإن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن أمر لا بد منه، ولكن كما قال رئيس وزراء باكستان أمام الجمعية في الشهر الماضي، ينبغي لهذه العملية أن تحول

> ”مجلس الأمن إلى جهاز أكثر تمثيلا وديمقراطية وخضوعا للمساءلة، وليس إلى ناد موسع النطاق للأقوياء وأصحاب الامتيازات“. (A/72/PV.14، صفحة ١٠)

ونحن نعتبر تركيز الأمين العام على الوقاية ملائماً وفي حينه تماماً. وتحقيق طفرة في الدبلوماسية هو الرد الأمثل على أي تهديد للسلام. وقد ظل حفظ السلام على مر السنين هو المؤسسة الرئيسية للأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة والحفاظ على السلام.

ومن بين أكبر البلدان المساهمة بقوات على مستوى العالم، تفخر باكستان بأنها قامت بدورها في جلب الأمل إلى حياة الملايين من المحاصرين في النزاع والحرب في جميع أنحاء العالم. وفي هذا العام وحده، جاد خمسة من حفظة السلام الباكستانيين بأرواحهم في سبيل دعم السلم والأمن الدوليين. لقد أبدى حفظة السلام من باكستان أعلى معايير المهنية والسلوك دائماً.

وكانت باكستان ضمن أول مجموعة من البلدان الموقعة على الاتفاق الطوعي للأمم المتحدة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

إن احترام حقوق الإنسان يكمن في صميم دعوة الأمين العام إلى الوقاية والحفاظ على السلام. ولكن السلام لا يمكن أن يبنى إلا على أساس من العدالة. ولا سلام بدون عدالة. ومع ذلك، فإن هذه المثل العالمية تنتهك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، في فلسطين وفي جامو وكشمير التي تحتلها الهند وفي أماكن أخرى.

إن استمرار الاحتلال الهندي لجامو وكشمير ينطوي على استخفاف بالعدالة والقانون والأخلاق. وهذا النزاع مدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة وعلى جدول أعمال مجلس الأمن لما يقرب من ٧٠ عاما. ولكن شعب جامو وكشمير المحتلة لا يزال ينتظر تنفيذ قرارات مجلس الأمن العديدة التي وعدته بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

والشعب الكشميري – رجال ونساء وأطفال – قد شن كفاحاً بطولياً وشعبياً ضد الاحتلال. واستخدمت الهند القوة الوحشية والعشوائية لقمع حرية حركة السكان الأصليين. وقد استشهد المئات من الكشميريين الأبرياء العزل في موجة الاحتجاجات الأخيرة؛ وأصيب عدد لا يحصى بالعمى والتشويه جراء إطلاق مقذوفات بنادق الرش في ما يوصف على نطاق واسع بحق بأنه أول عمى جماعي في تاريخ البشرية.

إن الفظائع الهندية في جامو وكشمير تم توثيقها بشكل جيد من قبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. والهند لا تنكر تلك الأعمال. بل إنها تدافع عنها. ولا تبدي ندمها على أفعال مرتكبي جرائم الحرب تلك. بل تكافئهم بمظاهر التكريم الوطنية. وللتغطية على جرائمها ضد الشعب الكشميري وصرف انتباه العالم، تلجأ الهند إلى الانتهاكات اليومية لوقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في كشمير. وهي تدعي، كذباً، أنها نفذت ضربة موضعية بدقة جراحية عبر خط المراقبة. وهذا الادعاء وتهديدات الهند المتكررة بالقيام بهذه الضربات عبر خط المراقبة تشكل انتهاكات صارخة للأمر الزجري ضد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يوفر لبلدي سببا كافيا للرد في إطار ممارسة حقه في الدفاع عن النفس. ومن خلال إطلاق هذه الادعاءات الكاذبة والتهديدات السافرة، يبدو أن قادة الهند يحاولون إثارة نزاع مع باكستان. ولا يمكنني إلا أن أقول لهم: لا تستخفوا بعزم باكستان وقدرتها على الدفاع عن نفسها. وأي عدوان أو تدخل سيواجه برد مقابل وفعال من قواتنا المسلحة ومن شعب باكستان.

ولا ينبغي للأمم المتحدة تجاهل تلك التهديدات العلنية من قبل الهند باستخدام القوة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة لإقناع الهند بوقف استفزازاتها ضد بلدي. ودول العالم الممثلة هنا يجب ألا تتسامح مع إفلات الهند من العقاب بارتكاب جرائمها ضد الإنسانية في كشمير بذريعة واهية للتصدي للإرهاب. فالإرهاب الوحيد في كشمير هو إرهاب الدولة الذي تمارسه الهند. إن حركة عدم الانحياز، التي تضم قرابة ثلثي أعضاء الجمعية العامة، تعتبر تعذيب الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي أفظع أشكال الإرهاب.

وما فتئت باكستان تقف في الطليعة في مكافحة الإرهاب. وقامت حملاتنا العسكرية، التي تضم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جندي، بسحق المجموعات الإرهابية والقضاء عليها في مناطقنا الحدودية وفي قرانا ومدننا. لقد دفعنا ثمنا باهظا، حيث استشهد ٢٧ ٠٠٠ من المدنيين والأفراد العسكريين، وأصيب كثيرون آخرون أو شوهوا مدى الحياة، ولكن ذلك لن يثنينا. وسنواصل العمل حتى نقضي على آخر إرهابي على أرضنا.

ولكن، كما لا يخفى على أحد، أصبح الإرهاب الآن ظاهرة عالمية لا بد من معالجتها بصورة شاملة وبجميع أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة. ومع ذلك، لا يمكن التغلب على

خطر الإرهاب العالمي ما لم نعالج الأسباب الكامنة وراءه. والفقر والجهل جزء من المشكلة، وكذلك الإقصاء الاجتماعي والسياسي والتدخل الأجنبي والحرمان من العدالة الاقتصادية والسياسية. وبالمثل، يجب التصدي للأيديولوجيات المتطرفة ومواجهتها.

أخيراً، وفي الختام، أود أن أقتبس من كلمات داغ همرشولد، الذي ذاع عنه قوله إن الأمم المتحدة ”لم تنشأ لكي تأخذ البشرية إلى السماء، بل لإنقاذ البشرية من الجحيم.“

وفي خضم التحديات العميقة والجليلة التي تواجهنا اليوم، لا تزال الأمم المتحدة تمثل أفضل أمل لنا لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وإن التزام باكستان تجاه ”برلمان البشر“ ثابت ودائم، وسنعمل معا بشكل جماعي وتعاوني من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا للبشرية جمعاء.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/72/1) يمثل قصة مصائر متفاوتة. إنه يشير إلى الخطوات الكبيرة التي حققناها في عدة ميادين وعبر مناطق مختلفة. ونرحب بانتشال الملايين من الناس من براثن الفقر، ووصول المزيد من الأطفال لمستويات أعلى من التعليم، ودخول مزيد من النساء إلى الحياة السياسية. ومن المحزن أن تلك البوادر المشجعة قابلتها تطورات مثبطة للغاية تعرض ما حققناه من إنجازات للخطر.

ويشير التقرير، بقلق بالغ، إلى الاتجاهات المثيرة للقلق بشأن تزايد عدد الهجمات الإرهابية، وزيادة أوجه عدم المساواة والتهميش، وتزايد الأزمات الإنسانية. ويوفر قائمة لمختلف التحديات التي تؤثر علينا كمجتمع دولي وتهدد التزامنا بعدم إغفال أحد. ولذلك، فإننا نتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن المنظمة يجب أن تكون أكثر إنتاجية واستباقية وديناميةوسرعة في النهج الذي تتبعه في العديد من هذه المسائل.

ويسر وفد بلدي بشكل خاص أن التقرير يسلم بالتحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. فالاعتراف بوجود أعداد كبيرة من الأشخاص يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل يعانون من الفقر يعزز اعتقادنا القديم بأن نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا يجسد الصورة الكاملة للحالة الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. إن الشعور بالاستبعاد الذي يتكلم عنه الأمين العام حقيقي ويهدد آفاق المواطنين في عيش حياة منتجة وكريمة.

ويؤكد الأمين العام على نحو مناسب وفي الوقت المناسب على أن دعوة الأمم المتحدة لنزع السلاح أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا تزال الإجراءات المتعددة الأطراف على جميع جبهات نزع السلاح وعدم الانتشار أمرا أساسيا في مسعانا المشترك. ويتضح هذا بجلاء من الحقيقة المذهلة التي أبرزها الأمين العام، المتمثلة في أن الأسلحة التقليدية لا تزال تشكل الوسيلة الأكثر شيوعا في أعمال القتل والتدمير. ويعد نظر التقرير في آثار الجريمة على التنمية أمرا مفيدا.

وبوصفنا بلدا يواجه تحديات بسبب ارتفاع مستويات الجريمة والعنف، فإننا نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم البرامج الوطنية والإقليمية الرامية إلى القضاء على تلك الآفة. وبالنظر إلى العلاقة التكافلية بين الجريمة والعنف والمخدرات، فإننا نعلق أهمية كبيرة على عمل الأمم المتحدة المتواصل في هذا المجال. ولا تزال جامايكا حريصة بشكل خاص على استكشاف متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي عقدت في عام ٢٠١٦.

ونشارك في الاحتفال بالاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية ونتقاسم الشواغل إزاء التحديات الإضافية المتمثلة في أمن الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والاستخدام الضار المحتمل للفضاء الخارجي، التي يبرزها الأمين العام أيضا في تقريره.

وعلى نحو ما شهدنا طوال العام، فإن الظواهر الجوية البالغة الشدة وتغير المناخ الحالي – وأبرزها أعاصير هارفي وإيرما وماريا مؤخرا – تفرض تحديات خطيرة وحقيقية علينا جميعا. ولا يمكن إنكار الأثر المدمر للكوارث الطبيعية على الأرواح والممتلكات. ولذلك نرحب بإشارة الأمين العام القوية إلى التزامه بالتصدي لتلك التحديات. وكذلك العمل الذي تقوم به الدول الأعضاء لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

ونؤيد الاهتمام الموجه من الأمين العام للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال. ونؤيد الموقف الذي اتخذه بأنه يتعين على الأمم المتحدة مواصلة جهودها لتحقيق هذه الغاية. وعلى نفس المنوال، فإننا نؤيد التركيز على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ونؤكد على أنه ينبغي لهذه الجهود أيضا أن تأخذ في الاعتبار جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند النظر إلى السلام بوصفه أحد مقتضيات حقوق الإنسان.

وينبغي للدراسة الرائدة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي عن الطريقة التي تتفاعل بها التنمية والعمليات السياسية لمنع العنف أن توفر بعض الأفكار المفيدة في بعض جوانب هذه الدينامية. بيد أنه لا شك في أن التمويل سيظل أمرا بالغ الأهمية. وسيظل تمكين الفئات الضعيفة يشكل جانبا أساسيا من جوانب عمل الأمم المتحدة. ويسر وفد بلدي أنه تم تسليط الضوء على ذلك في التقرير، ويؤيد هذا النهج.

لقد قرأنا باهتمام إشارة الأمين العام إلى الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الشراكات في النهوض بعمل المنظمة. ومع ذلك، فإننا رحبنا بورود إشارة محددة إلى الجماعة الكاريبية في هذا السياق، حيث إن منطقتنا دون الإقليمية ملتزمة بتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة.

وفي حالة هايتي تحديدا، تسعدنا الجهود المبذولة للتصدي لتفشي الكوليرا في ذلك البلد، ونرحب بالاعتراف بالدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تؤديه في التصدي بفعالية للأزمة. ونحث جميع الدول الأعضاء القادرة على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء الذي أنشئ لمساعدة الهايتيين المتضررين من هذا الوباء.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام وفد بلدي تجاه المنظمة ورؤيتنا المشتركة لوجود أمم متحدة تستجيب لاحتياجات العناصر المكونة لها.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المسائل الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/72/1) التي نجدها جديرة بالملاحظة بينما يشهد العالم يشهد العديد من التحديات المعقدة والمتشابكة، فإننا ننضم إلى الأمين العام في تقييمه الوارد في الفقرة ٤ من التقرير بأن الحاجة ”تدعو الآن أكثر من أي وقت مضى إلى العمل المتعدد الأطراف من أجل إيجاد حلول فعالة لهذا المزيج من التحديات“. كما نشاطره القلق في الفقرة ١٤٠ من التقرير إزاء أنه ”يجري التشكيك في العمل في إطار تعددية الأطراف، وذلك في وقت نحن في أمسّ الحاجة إلى اتخاذ تدابير متسقة على الصعيد العالمي لمواجهة هذه الأحداث المترابطة“.

وفي حالة وثيقة الصلة بالموضوع، نود التأكيد مجددا على أنه ينبغي حماية الاتفاق النووي الإيراني، باعتباره شاهدا على قيمة الدبلوماسية، من أي محاولة لتعديله، حيث إن ذلك لن يؤدي إلى تقويض الاتفاق فحسب، بل والدبلوماسية وتعددية الأطراف بوجه عام. وفي هذا السياق، نجدد دعوتنا إلى الأمانة

العامة لاتباع نهج بناء بدرجة أكبر للوفاء بمهمتها المتمثلة في تقديم التقارير.

وفيما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أشار التقرير بحق إلى أن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية كان بالفعل خطوة صوب تحقيق الهدف المنشود عالميا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونرى أنه يمثل أيضا احتجاجا جماعيا على انتهاك دام ٥٠ سنة تقريبا لالتزامات نزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، كان من المتوقع أيضا أن يشمل التقرير الاتجاهات المقلقة لسباق التسلح النووي الجديد وسباق تحديث الأسلحة النووية الجديدة، فضلا عن وجود دعوة دولية قوية من أجل الوقف الفوري لتلك السباقات.

وفيما يتعلق بمسألة عمليات حفظ السلام، تعتقد إيران أن عمليات حفظ السلام هي أقوى الأدوات وأكثرها فعالية للحفاظ على السلام والأمن العالميين وكذلك لاحتواء النزاعات. ومع ذلك، وعلى نحو ما أوصى به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره (أنظر A/70/95)، ترى إيران أنه ينبغي لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ألا تشارك في عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب. وينبغي للحكومات المضيفة الاضطلاع بهذه العمليات.

وإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب من أجل قيادة الأنشطة المتصلة بمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يقوّي قدرة الأمم المتحدة وأن يؤدي إلى تعزيز الاتساق والتنسيق وتحسين الاتصالات الداخلية والخارجية. كما أن ذلك يمكن أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. ومن الضروري تخصيص موارد مالية كافية للمكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونلاحظ مع القلق أن معظم الوظائف المؤقتة في الهيكل الجديد ستُمول عن طريق التبرعات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون هناك تمويل كاف ومستدام من الميزانية العادية لبناء القدرات من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء بناء على الطلب، وينبغي إتاحة هذا التمويل بطريقة محايدة ومتوازنة ومستدامة.

أما بخصوص العملية التشاورية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة في ما يتعلق بالتنمية، فمن الضروري أن نضع نصب أعيننا أهمية مواءمة واتساق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع سياسات البلدان النامية وأولوياتها واحتياجاتها، مع التركيز على الملكية الوطنية والقيادة على الصعيد القطري.

وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى نطاق وولاية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، كما هو متوخى في القرار ٢٤٣/٧١. فمنطقتنا تواجه الآن العديد من التحديات الإنسانية والبيئية والاجتماعية. وأصبح تحقيق السلام والتنمية المستدامة جنبا إلى جنب الأولوية الأكثر إلحاحا في منطقة الشرق الأوسط. وبناء عليه، ينبغي لعملية إصلاح الأمم المتحدة أن تساعد بلدان منطقتنا على تلبية احتياجاتها الخاصة والتصدي للتحديات التي تواجهها. ومن المهم أيضا أن تستعيد الأمم المتحدة دورها القيادي في تشكيل الرأي العام العالمي، بدلا من اتباع اتجاهات الإعلام المتحيزة أو جدول أعمال البلدان المانحة.

في الختام، يحيط وفد بلدي علما بجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح طريقة إدارة المنظمة. وأود أن أشدد على وجوب أن يعزز أي جهد للإصلاح قدرة الدول الأعضاء على أداء أدوارها في الرقابة والرصد، وكذلك المحافظة على الطابع الدولي والمتعدد الأطراف والحكومي الدولي للمنظمة. وسندرس بعناية مقترحات الأمين العام للإصلاح، وسنشارك بنشاط في المشاورات بشأن هذه المسألة. فالعالم يواجه اليوم مخاطر أكبر من ذي قبل بصورة استثنائية، ولكن يتوفر لنا أيضا المزيد من الفرص. فلنتعاون لمواجهة المخاطر، مع تقدير الفرص الجديدة حق قدرها من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا.

السيد صديقوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نتقدم بأحر التعازي إلى الولايات المتحدة في الأرواح البريئة التي راحت في المجزرة التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

ونشكر الأمين العام غوتيريش على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/72/1)، الذي يدل على أن الأمم المتحدة هي المنبر العالمي الوحيد المتعدد الأطراف الذي يمكنه معالجة القضايا والتهديدات والتحديات العالمية. ونحن نثمن عاليا شجاعته والتزامه بتحسين عمل المنظمة وبقيادتها إلى القرن الحادي والعشرين. فقيادته ورؤيته التطلعية والواقعية ستوحدان صفوف المجتمع الدولي، فيما ندعم توجهه للتصدي للمخاطر العالمية عن طريق الترويج لكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام، وهما المساران الرئيسيان للأمم المتحدة.

وتؤيد كازاخستان تأييدا كاملا خطة الأمين العام لتنفيذ إصلاحات جريئة تشتد الحاجة إليها على نطاق المنظومة، والتي تتراوح من الإدارة وتكافؤ الجنسين إلى الموارد البشرية بغية زيادة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وستعمل مع غيرها من الدول من أجل تنفيذ هذه الخطة. وسنواصل العمل بنشاط مع الآخرين في الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة والشفافية وتجميع الموارد لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر تركيزا على النتائج.

كما أن نهج الأمين العام غوتيريش وتركيزه على المنع، باستخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية، هو أيضا أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لبلدي. فقد عقد رئيس كازاخستان، نور سلطان نزاربايف في عام ١٩٩٢، أي بعد استقلال البلد مباشرة، المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وهو منتدى حكومي دولي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في آسيا وخارجها. وسنعمل صوب تحقيق قدر أكبر من التآزر بين الأمم المتحدة والمؤتمر.

وبوصفنا البلد الذي يمثل آسيا الوسطى للمرة الأولى في مجلس الأمن في تاريخ الأمم المتحدة، سندعم جهود الأمم المتحدة والأمين العام عن طريق تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وسيتم ذلك من خلال التنفيذ الكامل لولاية مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي يحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه.

إن الامتثال للقانون الدولي هو الأساس الوطيد لتحقيق السلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبالتالي، فإن التمسك بمبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول سيمنع البشرية من تكرار الأخطاء المأساوية التي ارتكبت في الماضي. ولذلك، فإننا نؤكد على الحاجة الماسة إلى إعادة تأكيد مبادئ القانون الدولي.

ونرحب بمبادرات الأمين العام غوتيريش لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإعادة هيكلة آلياتها في المقر وفي الميدان بغية تعزيز قدرة المنظمة على منع نشوب النزاعات غير المتناظرة والتصدي لها. ونتفق مع الرأي القائل بأن الولايات الواضحة التي تنص على أهداف قابلة للتحقيق واستخدام القوات الإقليمية سيؤديان إلى زيادة الجدوى والفعالية والمساءلة. ومن شأن إشراك بلدان مساهمة جديدة أن يقلل من الفجوة في نشر القوات في حالة الاستجابات السريعة لحالات الطوارئ. ونؤيد مفهوم الأمين العام للحفاظ على السلام عن طريق استعمال جميع الأدوات بصورة متكاملة ومتوازية. وكازاخستان ملتزمة بدعم الأمم المتحدة عن طريق توسيع مساهمتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تكلم الأمين العام عن الحاجة إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد أتيحت في حزيران/يونيه الفرصة لوزراء خارجية دول آسيا الوسطى للعمل مع الأمين العام في عشق آباد، عندما شارك في الحوار الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وستعمل

كازاخستان بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المنشأ حديثا من أجل مكافحة الإرهاب الدولي من خلال نهج شامل وطويل الأمد. ولذلك، نقترح اعتماد مدونة لقواعد السلوك من أجل إيجاد عالم خال من الإرهاب، وهو أمر سيكون ذا مردود إيجابي على تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن كازاخستان تشارك مشاركة كاملة في مكافحة التهديد النووي – وهي إحدى المهام الأكثر إلحاحا في عصرنا. وقد شهدت السنة الحالية تطورات هامة، مثل الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي يؤمل أن تؤدي إلى فرض حظر كامل على الأسلحة النووية.

وشاركت كازاخستان بنشاط في تلك العملية، وستوقع المعاهدة عند استكمال إجراءاتها الداخلية. كما افتتحنا بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتيسير تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتتشاطر كازاخستان رأي الأمين العام القائل بأن الأمم المتحدة تواجه الآن تحديات إضافية تتمثل في أمن الفضاء الحاسوبي والذكاء الاصطناعي والاستخدام الضار المحتمل للفضاء الخارجي. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ التدابير المناسبة والمنسقة لمواجهة تلك التحديات الجديدة.

إن كازاخستان ملتزمة التزاما عميقا بجميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، الرامية إلى تعزيز العدالة والمساواة للجميع ومكافحة تغير المناخ. وعلى الرغم من وفرة موارد الطاقة التقليدية في بلدي، إلا أنه ملتزم التزاما عميقا ببناء اقتصاد أخضر متنوع من خلال مصادر الطاقة البديلة. ودفعنا هذا التفكير إلى اختيار ”طاقة المستقبل“ موضوعا لمعرض أستانا لعام ٢٠١٧، الذي بدأ في ١٠ حزيران/يونيه وانتهى في ١٠ أيلول/سبتمبر. وعرض ما يناهز ١٢٢ بلدا و ١٨ منظمة دولية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، أفضل الحلول لديها لتوليد الطاقة من مصادر متجددة ومكافحة تغير المناخ.

وينعكس التزامنا بأهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في التشريعات والبرامج الوطنية الاستراتيجية التي اعتمدتها حكومتنا، وكذلك في شراكتنا مع الجميع، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفا التي تشمل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، سيركز بلدي على تمكين جميع البلدان التي تمر بمثل هذه الحالات الخاصة من تحقيق رؤيتها الخاصة بها. وثمة ثلاثة جوانب لنهجنا الثابت لحل المشاكل، هي: تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية؛ واتباع نهج ذي طابع إقليمي بقدر أكبر بدلا من الاقتصار على التركيز القطري الضيق؛ ووضع استراتيجية إنمائية جيدة التنسيق بمعرفة منظومة الأمم المتحدة، والتي تقدم مبادرة ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ أفضل وصف لها، وذلك في ظل الانخراط الكامل للنساء والشباب بهدف تحقيق التمثيل المتساوي بنسبة ٥٠ في المائة لكل جنس. وعلى الرغم من هذه التحديات، سنبني، بالتعاون مع الأمين العام والأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات الأخرى، مستقبلا أفضل للإنسان ولكوكب الأرض.

السيدة هيلو (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ ملاحظاتي المقتضبة بالإشادة بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/72/1). وهو بالفعل تقرير شامل يتناول جميع جوانب عمل المنظمة. وقد قام بذلك بطريقة موجزة، وهو بذلك مفيد للغاية لتأطير تبادل الآراء بين الدول الأعضاء، في الوقت الذي ربما أصبح فيه دور الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

واسمحوا لي أن أقول إننا نتفق مع فحوى ماء جاء في التقرير. وعلى الرغم من أن العالم شهد تقدما كبيرا في مجال الحد من الفقر وتوسيع نطاق الرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن تحسين المساواة بين الجنسين، ينطوي السياق العالمي الحالي

على مخاطر جديدة تحدق بالتقدم الجماعي المحرز بشق الأنفس، كما يعترف التقرير بذلك عن حق. ويندرج الفقر واللامساواة والهشاشة الاقتصادية والبطالة والنزاعات والآثار الضارة لتغير المناخ وأوجه القصور في مجال الحوكمة والهجرة غير المشروعة ضمن التحديات التي تهدد جدول أعمالنا، الذي يسعى إلى إيجاد عالم خال من العوز والخوف. ومن ثم، فإنه بعد عامين من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بكثير من التفاؤل، ثمة شيء لا يمكن إنكاره وهو أن هذا التفاؤل قد تلاشى. ويتعين علينا توليد هذا التفاؤل من جديد، لأنه لا يوجد بديل آخر. ولذلك، لا بد من إيجاد حلول فعالة ودائمة للتحديات المشتركة المتعددة التي نواجهها، مع الاستفادة إلى أقصى حد من فوائد العولمة للجميع. وهذه هي الكيفية التي ستتيح لنا تحقيق رؤية عدم التخلي عن أحد.

وتتطلب التحديات المتعددة الجوانب والعابرة للحدود الوطنية اتخاذ إجراءات عابرة للحدود، حيث لا يمكن لأي بلد بمفرده، مهما كانت قوته، حل المشاكل العالمية لوحده. ورغم أن العالم لديه أُطر إنمائية تحويلية وشاملة، فإن المطلوب هو الإرادة السياسية والالتزام بالعمل بشكل جماعي من خلال إيمان متجدد بتعزيز فعالية تعددية الأطراف وبتنشيط الشراكة والتضامن العالميين. وفي هذا الصدد، يتعين ترجمة التزامات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، فضلا عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إلى إجراءات ترمي إلى القضاء على جميع أشكال الفقر وتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية الكافية ومكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود، بحيث يمكن أن تدعم البلدان النامية، وخصوصا أضعف البلدان، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد البرنامج الإصلاحي للأمين العام. ودون التقليل من شأن التحديات المحددة التي يواجهها كل بلد، فإن من المهم إيلاء عناية خاصة لأشد البلدان ضعفا، ولا سيما أقل البلدان نموا. ومن ثم، ينبغي أن تُعطى أولوية حقيقية للبلدان ذات الأوضاع الخاصة في تنفيذ الأطر الإنمائية العالمية وفي إجراء الإصلاحات في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى مواصلة تعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال إحلال السلام وتحقيق التنمية في أفريقيا. ونؤيد الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن تمويل بعثات دعم السلام بقيادة أفريقية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

يشكل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، فضلا عن بناء نظام ديمقراطي تشاركي، أهم أهداف سياسة الحكومة الإثيوبية. ومن خلال تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية المتكاملة، عن طريق نهج اتحادي تشاركي ولامركزي، تمكنت إثيوبيا من الوفاء بمعظم الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، واصلنا تسجيل نتائج مشجعة في تنفيذ خطتنا الحالية للتنمية الوطنية وخطة النمو والتحول للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، التي تشمل أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار تنفيذ خطتنا، إلى جانب الحد من الفقر عن طريق النمو الاقتصادي السريع والشامل للجميع، فإننا نولي اهتماما خاصا للتحول الاقتصادي الهيكلي وبناء الاقتصاد الأخضر القادر على التكيّف مع تغيّر المناخ.

لقد أحرزنا تقدما محوره الإنسان عن طريق الحد من الفقر وتحسين رفاه شعبنا وزيادة القدرة على الصمود والقدرة الإنتاجية لاقتصادنا. بيد أننا ما زلنا نواجه تحديات، من بينها الفقر والبطالة وأوجه القصور في الحكم الرشيد وعدم كفاية التمويل في مجال التنمية والآثار الضارة لتغير المناخ. ومن خلال الدروس المستفادة من نجاحاتنا وإخفاقاتنا، نسعى إلى تكثيف جهودنا الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفقا لظروفنا الوطنية

الخاصة بنا. ورغم ما حققناه، فإننا ندرك تماما أنه دون التعاون الدولي المتجدد، لا يُحتمل أن نتغلب تماما على الفقر. وهذا هو سبب إيماننا بتعددية الأطراف، حيث يصب تحقيق هذا الهدف أيضا في مصلحتنا الوطنية. ونعتقد أن ذلك ينطبق على جميع البلدان.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أنه يقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة عموما، بما في ذلك الجمعية العامة، دور هام لتعزيز الدعوة إلى التنفيذ الكامل والسريع لخطة عام ٢٠٣٠. ونعتقد،كما يؤكد ذلك تقرير الأمين العام، أنه لا يمكننا أن نحقق للجميع السلام والرخاء المتمحورين حول البشر إلا من خلال اتباع نهج متسق ومنسق، يشمل بصورة كاملة الركائز الثلاث للتنمية.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): أحاط وفد بلدي علما، السيدة الرئيسة، بتقرير الأمين العام الأول عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة (A/72/1)، وأود، باختصار، التعليق على بعض القضايا التي وردت في تقرير الأمين العام.

نرحب بما ورد في التقرير من إشارات تتعلق بالتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتغير المناخ والمساواة والشفافية وإصلاح الأمم المتحدة والتعددية وثقافة الوقاية المبكرة، مع التأكيد على دور الدول الأعضاء في كل ذلك، باعتبار أن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية وأن الدول الأعضاء هم من يصنع القرار فيها. ويرحب وفد بلدي بما جاء في التقرير حول إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، باعتبار أن من شأنه أن يعزز من أنشطة الدعوة وحشد الموارد حتى يتسنى توسيع نطاق الجهود المبذولة لتعزيز مبادرات منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية التي تتيح تجنيد الإرهابيين، علما بأننا سبق وعبرنا عن تحفظنا على تمويل مكتب مكافحة الإرهاب من دولة واحدة معروفة بدعمها للإرهاب وليس من الميزانية العادية للأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن تجربة بلدي في مكافحة إرهاب المجموعات الإرهابية المسلحة المدعومة والممولة من بعض البلدان المعروفة للجميع، تستحق أن تفرد لها إشارة في تقرير الأمين العام، إلا أن هذا لم يحدث، للأسف.

ثانيا، أغفل تقرير الأمين العام أي إشارة للاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وغيره من الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، ولكافة القرارات التي تدعو إلى إنهاء أسوأ احتلال عرفته البشرية في تاريخها.

ثالثا، أغفل تقرير الأمين العام أي إشارة إلى الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على عدد من الدول ومنها بلدي، سورية، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما، بشكل يخالف أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

يرفض وفد بلدي، وبشدة، ما جاء في تقرير الأمين العام في الفقرة ١١٥:

> ”واتخذت الجمعية العامة خطوة غير مسبوقة حيث أنشأت آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً.“

وذلك نظرا لموقفنا المعروف الرافض لهذه الآلية، التي أنشئت بموجب قرار (٢٤٨/٧١), غير توافقي وغير شرعي ملئ بالعيوب السياسية والقانونية، وكونه مقدم من دول معروفة بخططها المعادية لسورية. كما أن هذه الآلية تشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لبلدي وبشكل ينتهك أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/72/1؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة غامبهير (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة للرد على الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لباكستان في المناقشة التي جرت في وقت سابق اليوم.

حتى وقد استمعنا إلى متكلمين يتناولون شواغل الحاضر والمستقبل، سمعنا كذلك صوتا منفردا من البرية ينطق بسرد من الماضي. وقد ركز ذلك الصوت على موضوع لم يتم تداوله في الأمم المتحدة منذ عقود، موضوع يحاول الوفد المذكور إبقاءه حيا عبر حيل إجرائية، على الرغم من أن العالم قد مضى قدما. إن عكس أشخاص الأمس عقليات عتيقة تنتمي إلى العصور الغابرة أمر يرمز إلى ما يعطلنا جميعا عن المضي قدما. ولا يود وفد بلدي إضاعة وقت الجمعية الثمين بالانخراط أكثر في ذلك الإلهاء.

السيد واريش (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي مضطر إلى أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلت به ممثلة الهند لتوها. فعلى الرغم مما قد يعتقد البعض، فإن تكرار الاتهامات التي لا أساس لها والافتراءات لا يمنحهم أي مصداقية. فهي في أفضل الأحوال قد تلبي فكرة وهمية عن الواقع. غير أن للمهزلة حدا. أود أن أذكر، لمنفعة ممثلة الهند، أن جامو وكشمير ليست جزءا من الهند. لم يسبق لها أن كانت. ولن تكون أبدا. فقد اعترفت بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على أنها إقليم متنازع عليه. ولذلك، فإن الاحتلال الهندي لجامو وكشمير غير قانوني. ولا يمكن لأي قدر من المغالطات وتشتيت الانتباه والخداع والعدوان أن يخفي هذه الحقيقة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أختتم، أود أن أدلي بإعلان بشأن عضوية مكتب الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. يذكر الأعضاء أن الرئيس ونواب الرئيس الـ ٢١ ورؤساء اللجان الرئيسية الست قد انتخبوا للدورة الثانية والسبعين، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧. وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه، بعد ذلك، انتخب معالي السيد محمد حسين بحر العلوم ممثل العراق، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين ليحل محل سعادة السيد مؤيد صالح وهو، بناء على ذلك، عضو في المكتب لهذه الدورة. أهنئ رئيس اللجنة الأولى على انتخابه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠